العدد(1463) السنة السادسة - الثلاثاء (24) آذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المثقف وشبكة علاقات السلطة:

١ـ آليات صناعة الممنوع

سعد محمد رحيم

وبدءاً يجب التنويه إلى أنه لا يحق لأي كان أن يجعل ديدنه تسفيه الممنوعات والمحرّمات إطلاقاً، والدعوة إلى تقويضها كلها فهذا معناه إشاعة الفوضى في الوسط الاجتماعي، ولأن منها ما ينظم العلاقات الإنسانية، ويضمن استقرار واستمرار المجتمع، حيث يتجسد في تقاليد وأعراف وقوانين تكون متوافقة مع طبيعة الإنسان ومضمون ارتقائه التاريخي، وكل مجتمع يحتمي وراء سلاسل من الممنوعات والمحرّمات، تختلف بين مجتمع وآخر بحسب تجربته التاريخية، للحيلولة دون تزعزعه وتشتته، وخوفاً من الإمحاء، وأحياناً من التبدل والتغيير. وتكون تلك السلاسل وسيلة وأداة انتظام المجتمع والسلطات القائمة والفاعلة فيه، إذن ما يعنينا، في هذا المقام، هو النظر في تلك الممنوعات والمحرّمات التي تبتكرها السلطات الاستبدادية/ الكليانية، أو تستثمر الراسخ منها بتأويلات سيئة ومنافقة لتحقيق مصالح طغمتها الخاصة.

تتخذ السلطة، أية سلطة، من نفسها حقيقة متبناة، توجب الطاعة والخضوع، محيلة تلك الحقيقة إلى جملة خطابات تتمترس خلفها.. هذه الخطابات تتأسس على مبدأ تكرار منظومة (تحاول أن تجعلها تبدو، في الأقل، منطقية على السطح) من المعاني، تنتجها وتعيد إنتاجها، في دائرة مغلقة، مكونة إيديولوجيا/ دوغما، ومن ثم تعمل، من خلال ممارسات شعائرية، إكساءها بهالة تقديسية.

[الشعائرية لا يُقصد بها فقط تلك الطقوس ذات الطابع الديني. بل أن أية سلطة تمتلك أو تسعى إلى امتلاك حزمة من العلامات والرموز الطقسية تحقنها بدلالات نفسية ثقافية لتُكسبها قوة التأثير والمنعة، أي القداسة، وبعبارة أخرى تحيلها إلى محرّم، كالأناشيد والشعارات عند الأحزاب الفاشية مثلاً]، ولكي يشتغل المحرّم ويكون فاعلاً عليه أن يستحوذ على اللاشعور الجمعي، وعلى منطقتي (الاجتماعي والثقافي)، أي على ما يؤثر في تحديد اتجاهات الكائن الإنساني، تلك التي تتكون عناصرها من (الوجداني والمعرفي والسلوكي). يكرر خطاب السلطة الاستبدادية/ الكليانية كلمات وجملاً بعينها، ذات رطانة بلاغية لا معنى لها، أو مخدِّرة، أو بمضامين زائفة، حيث تتسلل إلى مسالك اللاشعور عند المتلقين من الرعية المغلوبين على أمرهم، والذين سيجدون أنفسهم تحت سطوتها القاهرة بفعل التكرار، عبر قنوات الإعلام والاتصال الجماهيري، حتى تتشبع بها أدمغتهم. ولأنهم محاصرون إعلامياً يكونون مجبرين على متابعتها وتلقيها (تلك الكلمات والجمل) يوماً بعد آخر، وقد يرددونها، في مناسبات وظروف مختلفة، لتكون، من ثم، جزءاً من محتوى ثقافتهم ومخزونهم اللغوي الفقير (حيث تضبط السلطة القاموس المتداول وتحدد كلماته). ومجرد جريانها على ألسنة الناس كما لو أنها كلمات ونصوص مقدسة، يعد نجاحاً لإعلام السلطة وجهازها الدعائي. أما تأثير ذلك فيستمر لمدة طويلة، وحتى بعد زوال السلطة واختفاء خطابها.

يكرّس النظام الاستبدادي/ الكلياني سلاسل من الممنوعات/ المحرّمات أو هو (إذا ما استخدمنا لغة المجاز) مصنع هائل، لا يتوقف، لإنتاج الممنوعات/ المحرّمات وتفضي الممارسات اللاحقة في ضوئها إلى تأصيل تلكم الممنوعات/المحرّمات في اللاشعور الجمعي للمجتمع الذي فُرضت عليه، إلى حد قد تبدو معها، في بعض الأحيان، وكأنها من طبائع الأشياء، أو من نواميس الإله، ويغدو ما يسميه صادق جلال العظم بـ (ذهنية التحريم) حقيقة سلوكية ناشطة.

إزاء ذلك يخلق المحرّم، في ظل النظام الاستبدادي/ الكلياني الشخصية الخانعة.. إن التوهم بالتحرش، أو التردد في التحرش، أو التخوف من التحرش بالمحرّمات، وما يرسِّبه، ذلك كله، في النفس من قوى كابحة تراقب وتحذّر، وتلوم وتتهم وتحاكم وتحكم سيسلب، لاشك، كل إرادة، لا للفعل فحسب، وإنما للتفكير أيضاً، وكلما كانت المحرّمات أقدر تأثيراً وهيمنة وديناميكية في المجتمع كلما كان المجتمع أكثر سكوناً وضعفاً وتخلفاً، وأكثر عرضة للهزيمة والدمار. إذا كان معروفاً أن المحرّم يتجذر في (القديم) ويستمد مسوِّغه وقوته ومنطقه من (القديم)؛ القديم المفارق اللامرئي المقدّس، فإن المحرّم المستحدث (الممنوع) يحاول أن يصنع وهم امتداده وعمقه المعقّد، لأن المباشر والبسيط والمحايث والمرئي والشفاف الذي يُحتوى بالحسي لن يُقنع الآخرين أبداً بأنه محرّم فعلاً. ليست المحرّمات كلها إذن من نتاجات العصور الغابرة، فكما للمجتمع الحديث أساطيره وبدعه وخرافاته فإن له محرّماته كذلك. وإذا كانت البشرية عبر القرون قد انعتقت من أسر محرّمات شتى اكتشفت أنها مزوّرة، فإنها وجدت نفسها، بالمقابل، رهينة محرّمات جديدة صنعتها أهواء وعقليات قوى لم تجد أنجع من إضفاء صفة القداسة على أنطقتها الحيوية (المحرّمة) للتحكم، واستمرار التحكم بمقادير فئات أو مجتمعات من العصر الحديث، وبعقلية الراعي الذي ينشد الطاعة العمياء من القطيع، وكل محرّم لابد من أن يتم إنشاؤه بالشكل الذي لا يقبل المساءلة، ويتحصن ضدّها. وما يقبل التساؤل والمراجعة والتشكيك والنقد يتعرض إلى احتمال أن يجري تجاوزه أو أن يُهدّم، وهذا ما لا ينسجم مع التكوين والمحتوى الإيديولوجي وهالة الرهبة السيكولوجية للمحرّم. من الوجه الآخر يمكن عدّ كل محرّم سلطة لأنه لا يشتغل إلا بمنظومة رادعة وأقوى المحرّمات هي تلك التي تجد مجال تأثيرها في اللاشعور الجمعي لمجتمع ما، وفي هذه الحالة فإن المجتمع نفسه يتحول إلى قوة حارسة تنبذ وتُقصي وتراقب وتحاكم كل من يجرؤ على المساس بمحرّماته، حتى المنحولة والزائفة منها. ويوسع المجتمع ويعمّق منطقة المحرّم في أزمنة المحن والنكبات والإحساس بالعجز والهزائم لأنه يعتقد أن كيانه وماهيته وجوهره الذاتي يكمن في الحفاظ على شبكة المحرّمات تلك. وقد يحدث العكس تماماً في ذروة الأزمة وطغيان اليأس فتتعرّض المحرّمات إلى قوى عاتية تسخر منها وتخترقها وتفتك بها عند شرائح اجتماعية معينة.

تجعل السلطة الاستبدادية من الإنسان محض موضوع للسيطرة من خلال محاضرته بجدران من المحرّمات، طالباً منه الخضوع لمشيئتها من غير تذمر أو احتجاج، أو السعي للقيام بعمل مضاد، ولهذا، ولكي يستحيل المحرّم إلى سلطة/ سطوة ينبغي أن يقترن بوعد وبوعيد، بثواب وبعقاب، من هنا يغدو كل محرّم (ممنوع) مشروعاً لتهم جاهزة، وآلة لفرز خونة ومارقين ومرتدين (مقصيين).

لا يقتصر المحرّم/ المقدس على الحقل الديني فحسب وإنما يتعداه إلى أي حقل تبرز فيه سلطة ما (ممأسسة، لها نطاق اشتغالها وآلياتها ووظائفها وقواعدها وأهدافها) والمحرّم/ المقدّس يتطلب مجالاً نفسياً/ اجتماعياً من أجل فاعليته، فهو مهم لا غنى عنه من أبعاد أية سلطة قائمة. والسلطة هي تجسيد للمحرّم/ المقدس في لحظة الفاعلية أو العمل. وحين تفرض نفسها حامية لمبدأ ما (محرّم ومقدس) والذي هو القناع الخافي لحقيقتها المعبّرة عن مصالح الفئة التي تمثلها، فإنها، أي السلطة هذه، تكون مستعدة لممارسة العنف. إن فعل الإقصاء، في هذه الحالة، يمكن أن يحصل من طريق الدم والنار.

حين يفقد محرّم ما سطوته في الوسط الخاص به مواجها احتمالات اختراقه وتسفيهه فإن قواه الحارسة، تلك التي لها مصلحة، أو تظن أن لها مصلحة، في ديمومة السطوة، تستعير تعزيزات من محرّم آخر خالقة نقاط تماه بين الاثنين. أي تموّه بأن موضوعات المحرّمين واحدة، أو متطابقة، أو متكاملة، أو نابعة من مصدر واحد. فالسياسي الذي يستعير ويتلبس الأخلاقي أو الديني في أوقات إفلاسه إنما يسعى إلى نقل المعركة إلى أرض أخرى مؤاتية لتحقيق مكاسب دائمة أو مؤقتة والسلطة التي تعاني من نقص المشروعية تبدأ بالتمترس وراء محرّم أقوى تجذراً تدّعي حمايتها، ففي سبيل المثال وجدنا كيف أن السلطات العربية ناقصة الشرعية والأهلية تبنت المحرّم الديني منافسة المؤسسات الدينية التقليدية القائمة، وقوى الإسلام السياسي الصاعدة، في محاولة لتحجيمها وقولبتها، أو كسب ودّها بالشكل الذي يخدم مصالحها السياسية الضيقة.

أنتج الأفراد، عبر التاريخ، بعدِّهم ذواتاً وكينونات اجتماعية يخوضون تجارب حيواتهم في العالم هذه الحصيلة الفذة من الأشكال الثقافية وصور الإبداع. ويمكن تلمس تاريخ الثقافات من خلال تأشير العتبات الكبرى التي اجتازتها في ارتقائها، أي تلك القفزات الهائلة التي حققها الوعي البشري. أو بعبارة أخرى من خلال رصد عمليات خرق الوعي للمستتب والمقبول والمعمول به بأفعال إزاحة حاسمة تدحض وتنسف ما هو خاطئ أو زائف، وتنمّي وتطوِّر وتراكم المعارف، وتتعطل الثقافة، وقد توشك على الاندثار، ساعة تركن إلى مسلّمات قبلية جاهزة تأبى إخضاعها للمساءلة والنقد. إذن فتاريخ أية ثقافة عظيمة هو تاريخ معاداتها، من قبل الآخرين، من جهة. ومواجهتها لما يعيق نموها، واختراقها للمحظورات والممنوعات والتابوات من جهة ثانية. ومثل هذه الثقافة لا يمكن وقف مدِّها بإقصاء المثقفين أو نفيهم وسجنهم وحتى قتلهم. وهي، في حقيقة الأمر، إنما تحمل بذرة الحياة وفاعليتها في بنيتها. إن الوعي هو شكل من أشكال التمثيل للحرية، إنه الشكل الأنصع والأجدى والأرقى لها، فالحرية شرط الوعي وضمانته وماهيته أيضاً وهي لم تتحقق قط مثلما تحققت في فعل الوعي وهو يحتوي ويتمثل العالم والتاريخ والوعي يضطرب ويتشوه وينكمش كلما تهددت حريته، أي كلما حالت دونها ودون نشاطها المعيقات والممنوعات والمحرّمات. ولذا لن يكون ثمة وعي حقيقي ما لم يكن هدفه الأول هو التعرّض لمنطقة الممنوع التفكير به وكشفها وتعريتها، وهذه مهمة عسيرة للغاية، وتكاد أن تكون مستحيلة إذا كانت المنطقة تلك من ضمن محميّات سلطة استبدادية/ كليانية. ولكن أليس ديدن الوعي هو اللعب مع المستحيل لترويضه وكسره وتجاوزه؟.

ينزع السلطة الاستبدادية/ الكليانية في تعاملها مع منتجي المعرفة غير المرغوب فيها والمارقة إلى الإقصاء، والهدف ليس تحجيم فاعلية وتأثير المقصي وحسب، بل جعله على مسافة كافية ليكون موضوعاً لمراقبة، فالإقصاء يسهّل وظيفة الرقابة.

وأكثر ما يُرعب السلطة الاستبدادية/ الكليانية هو الوعي الذي ينتج معرفة يمكن أن تجد انعكاسها في دور ووظيفة وفعل. معرفة تمثّل انزياحاً والانزياح لا يقتصر على تجاوز المألوف، او النظر إلى إشكالية معرفية ما من زاوية جديدة، أو بعمق أكبر فحسب، وإنما هو أيضاً عملية تقليص أو توسيع لحدود الإشكالية (في ضوء شروط أخرى، تاريخية أو اجتماعية أو سياسية، لم تكن معروفة، أو كانت مهملة). أو هو الانتقال إلى إشكالية أخرى تطرح أسئلة جديدة على الفكر، وتراود منطقة بكراً أو منسية في مجال المعرفة، هنا يكون زلزال يترك تصدعات خطيرة في الجدران التي تبدو راسخة، للثوابت والممنوعات.

يترك الإقصاء، في حالات معينة، مسافة أو مساحة ضرورية للمقصي. وحراس التابوات، في اللحظة التي يقصون خلالها ما (أو من) يعدّونه مناوئاً ـ ضداً إنما يمنحون الفرصة لهذا المناوئ ـ الضد للحركة الصحيحة (هناك) ويكسبونه، من غير أن يدروا، مجالاً للمناورة الحرة، فضلاً عن أنهم يكونون قد اعترفوا، وإن ضمناً، بوجود هذا المناوئ ـ الضد لمّا أقصوه. وبذلك يستطيع المقصي التفلت من المراقبة، ومراوغة استراتيجيات الاحتواء الشغالة التي لا تني السلطة تمارسها، ولكن هذه ليست الحرية المنشودة للمقصي، والذي يكافح من أجلها، لأن الحرية لا تكون إلا في عالم متحرر من كل ما يسلب الإنسان كرامته، وبين بشر أحرار، ينتجون ويعيشون في الفرح والأمل بإرادة حرة ووعي حر.

كل ممنوع أو تابو مصنوع في ظل الاستبداد، أو على أرضية مصالح خاصة لفئة أو طبقة، هو مشروع قابل للدحض، ومحرِّض لاختراق.. إنه يحمل، بحكم جدل تكوينه الداخلي، بذرة نقضه، فكل ممنوع أو تابو نظام مغلق، والنظام المغلق هو في حالة اكتفاء، مثلما يطرح نفسه، يعززه وهم كماله واستقلاله وتعاليه.. إنه قائم في مواجهة التاريخ، وفوقه، ومأسس خارج منطق التحول وقوانينه الجدلية، من هنا غفلته عن احتمال تهشمه وفنائه. فهو ليس حقيقة أزلية نهائية لا يتأثر بمتغيرات الواقع والتاريخ. وحدوده غالباً ما تتسع أو تتقلص، وتحدث تبدلات في أشكال الخطابات الممثلة له ومضامينها، تبعاً لمعطيات تصادم القوى والمصالح. إن التعاطي الفكري مع هذه الموضوعة الملتبسة والخطيرة يتطلب كثيراً من الحذر، لا خشية ممن يحسبون أنفسهم حرّاساً للدفاع عنها، وإنما لتشعب وتباين أبعادها، من جهة. وصعوبة اختيار طرق المقاربة ومناهج البحث لدراستها من جهة ثانية، وأرى أنه يجب أولاً؛ ألاّ يبقى ممنوع أو محرّم واحد عصياً على التفكير، أو مستحيل التفكير فيه. ويجب ثانياً؛ الفصل بين الممنوعات والمحرّمات، حدوداً وقواعد وآليات وبين القوى التي تدّعي حراستها والدفاع عنها ضد منتهكيها، ويجب ثالثاً؛ تسليط الضوء بجرأة على القوى التي لها مصالح قريبة أو بعيدة في استمرارية اشتغال الممنوع والمحرّم. أي فضح ما ترتبط بالممنوعات والمحرّمات من توجّهات ومصالح، ويجب رابعاً؛ فرز الممنوعات والمحرّمات الناجمة عن ضرورات روحية واجتماعية وسياسية وقانونية عن تلك المزورة والمفتعلة التي توجدها فئات تتوسل بها من أجل السلطة والثروة والنفوذ قبل أي اعتبار وطني أو إنساني أو أخلاقي.

> حين نفهم ونقع على آليات وسياق نشوء وفاعلية الممنوع/ المحرّم وموجهاته فإننا نستطيع أن نفهم ونقع على آليات عمليتي الإقصاء والإدماج. فها هنا تتمفصل العلاقة بين الآليتين حيث تتكون السلطة وتأشر مديات قوتها وتأثيرها.
> لابد، أولاً، من تعيين، ومن ثم تفكيك، الأرضية ـ العتبة، في إطار إشكالاتها وملابساتها وظروفها ومقتضياتها، التي أوجدت الممنوع أو المحرّم. أي تأشير المرحلة التاريخية لعملية الولادة تلك بشروطها وتناقضاتها الاقتصادية الاجتماعية، وصراعاتها السياسية، وفضائها الفكري، إلى جانب تحديد السلطة، أو السلطات القائمة والعاملة، المستترة والظاهرة، فضلاً عن شبكة المحرّمات والممنوعات الفاعلة، في حينها.

نظرة قانونية:

بعض المبادئ الأساسية لتنظيم الإدارة الذاتية

د. فلاح اسماعيل حاجم

شكلت انتخابات مجالس المحافظات التي أجريت في العراق نهاية كانون الثاني المنصرم خطوة بالغة الأهمية في الانتقال من النظام المركزي في الحكم الى نظام الإدارة الذاتية. فقد وضعت تلك الانتخابات، برغم ما اعتراها من نواقص وخروق، لبنة مهمة في أساس البناء الديمقراطي الذي يراد للعراق إقامته على انقاض النظام الشمولي، وما تلاه من حالة مشوهة وغريبة تمثلت في المحاصصة الطائفية، التي كادت تجهز على طموحات العراقيين وامانيهم المشروعة. غير ان اجراء الانتخابات وتشكيل المجالس المحلية، وحتى انطلاق نشاطها، لا يمكن ان يكون كافيا لتفعيل مبدأ الديمقراطية التمثيلية ما لم يترافق مع العمل على جعل كل ذلك تقليدا ثابتا في حياة المجتمع، والارتقاء بالثقافة القانونية بين الناخبين بشكل عام، والمنتخبين لتلك المجالس على وجه الخصوص، وهو الامر الذي لا يمكن ان يتم دون مساهمة فاعلة ونشيطة من قبل المؤسسات السياسية (الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني)، وكذلك المثقفين والمتخصصين في مجال الدولة والقانون وغيرهم. وآمل ان تكون المادة المطروحة مساهمة متواضعة في هذا الاطار.

تشير الآثار التاريخية الى ان المدن سبقت ظهور وانتشار فكرة الإدارة الذاتية بفترة طويلة. واذا كان النظر الى الأخيرة على انها احد الخيارات لبناء المجتمع المدني، فان الحديث عن ادارة المدن، كموضوع مستقل للبحث العلمي كان ملازما لجميع مراحل تطور الحضارة المدنية وعلى مر العصور. فقد كانت مألوفة، حتى في بداية القرن التاسع عشر، على الاقل في اوساط الباحثين، فكرة مفادها ان إدارة الدولة للمدينة لا يمكنها، بأي حال، التعويض عن الإدارة الذاتية للمدن والمجمعات السكانية، بل ان الأخيرة اخذت تكتسب اهمية استثنائية مع تطور الدول وتشعب مهمات أجهزة الإدارة فيها، الامر الذي يستدعي بالضرورة نقل الكثير من المهمات الى إدارة مرادفة تكون اكثر كفاءة وجدوى في تنفيذ الاختصاصات ذات الطابع المحلي، وفي جميع الأحوال فانه سيكون من الصعب فهم جوهر الإدارة الذاتية بمعزل عن ادارة الدولة، ذلك لأن الكثير من الوظائف لا يمكن القيام بها الا من خلال التنسيق المباشر بين اجهزة السلطة المحلية وأجهزة الإدارة الذاتية.

خلال البحث في موضوعة ادارة المجمعات السكانية (المدن) تبرز مجموعة كبيرة من المعضلات والمشاكل، التي تتوقف على حلها امكانية بناء منظومة فعالة للادارة الذاتية، وربما برز في مقدمة تلك المعضلات مسألة ايجاد الظروف المادية والتقنية المناسبة والتي يتمكن السكان بواسطتها من تفعيل إدارة انفسهم ذاتياً.

من هنا يبدو محفوفا بالمزيد من المخاطر، وحتى المجازفة، الانتقال من المركزية الشديدة، التي اتبعها النظام المباد في العراق نهجا لإدارة الشؤون المحلية، الى الإدارة الذاتية للمدن وتوابعها (الوحدات الإدارية) دون المرور بمرحلة انتقالية، يتم خلالها الإعداد اللازم، سواء المادي منه أو المعنوي، لذلك الانتقال، وفي جميع الأحوال تبدو انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة، التي أجريت في العراق، مع كل ما رافقها من خروق تتحمل الأجهزة الانتخابية (المفوضية) المسؤولية الكاملة عنها، تبدو ضرورية على الاقل لجعل تفعيل الحق الانتخابي تقليدا دائما، ولتربية المواطن العراقي على مبادئ الديمقراطية، التي يراد انتهاجها في عراق ما بعد نظام الشمولية المقبور.

من هنا يكتسب البحث في الإدارة الذاتية، وخصوصا مبادئها الأساسية، اهمية استثنائية في ظروف العراق الحالية.

المبادئ الأساسية لتشكيل منظومة الإدارة الذاتية:

١- مبدأ التكامل والاستمرارية: والذي يعني الحيلولة دون حدوث فراغ في تركيبة (جهاز) السلطة، حيث يهدف تفعيل هذا المبدأ الى خلق الظروف المناسبة لتوزيع السلطة وبالشكل الذي يؤدي الى ملء جميع الفراغات، الامر الذي يحول دون تسلل العناصر السلبية الى إدارة تلك الأجهزة، ويبدو مبدأ التكامل مهما جدا في الدول التي تعاني الظروف الاستثنائية وبروز ظاهرة تعاظم دور بدائل الدولة (المؤسسة الدينية العشيرة والطائفة والعصابة..) تلك البدائل التي تمتلك من الادوات، على المستوى المحلي، اكثر مما تمتلكه الدولة لادارة الشؤون المحلية نتيجة لاحتكاكها التقليدي مع الناس، وهو الامر الذي يؤدي، اذا ما استمر لفترات طويلة، الى تدني منزلة قواعد الحق كناظم للعلاقات الاجتماعية وتفكك النسيج الاجتماعي وفقدان الدولة للهيبة والاهلية على تلبية احتياجات المواطنين الأساسية.

٢- مبدأ التبعية: الذي يعني توزيع وإعادة توزيع الاختصاصات بين المستويات الإدارية المختلفة لسلطة الدولة. ويحدد تفعيل هذا المبدأ التعاقب الثابت والاستمرارية في تنفيذ صلاحيات السلطة من قبل أجهزة الإدارة، إضافة الى تحديده نظام مسؤولية تلك الأجهزة امام السكان (الوحدة السكانية).

ويكون من الممكن، وفق مبدأ التبعية، ترحيل الاختصاصات الى مستويات إدارية اعلى، شريطة استحالة تنفيذ تلك الصلاحيات من قبل المستويات الدنيا للإدارة.

ويبدو ان الدستور الأمريكي (١٧٨٧) كان السباق في تثبيت مبدأ التبعية، حيث نص على ان «الاختصاصات التي لم يحلها الدستور الى الولايات المتحدة والتي لا يمنع الدستور الولايات من مزاولتها تعتبر من اختصاصات للولايات او الشعب»، ويشير مبدأ التبعية كذلك الى ضرورة التوزيع الامثل للاختصاصات بين مستويات الإدارة المختلفة.

ولمبدأ التبعية مقياسان احدهما عمودي ويضم توزيع اختصاصات السلطة بين مستويات الإدارة ابتداء من السلطة المحلية وانتهاء بأجهزة الدولة، فالطابع الديناميكي للفعاليات الجارية في الوحدات السكانية (المدينة، القرية..الخ) تتطلب الأخذ بعين الاعتبار التناسب بين متطلبات السكان في تلك الوحدة مع حجم الاختصاصات (الصلاحيات) الممنوحة لاجهزة إدارتها.

أما المقياس الأفقي لمبدأ التبعية فيشمل طريقة وإجراءات توزيع الاختصاصات بين السلطات على المستوى الفيدرالي (الاتحادي) ومستوى اقاليم الدولة، إضافة الى المستوى المحلي.

ففي ثالوث السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية يعمل مبدأ التبعية على ايجاد تسلسل مستقر وثابت في تنظيم السياسة الاجتماعية ابتداء من السلطة التشريعية، التي تحدد الاطر التشريعية لتلك السياسة. ومن ثم السلطة التنفيذية التي تحدد الاتجاهات الواقعية لتلك السياسة.

وأخيرا السلطة القضائية التي تراقب وتشرف على آليات تفعيل تلك السياسة في الظروف الاجتماعية والسياسية المعينة.

ان مبدأ التبعية يقتضي ان تكون السلطة مقسمة بين الهياكل بالشكل الذي يؤمن تقليص المسافة بين السلطة وسكان الوحدات التي تقوم (السلطة) بتمثيلهم. فيما تساعد الزيادة في عدد السكان على زيادة عدد المستويات الإدارية وعلى تنسيق انشطتها، بالشكل الذي يقوم بتلبية افضل لمتطلبات السكان وظروف معيشتهم، وتوزيع المسؤوليات بين الاطراف المختلفة، المشتركة في السلطة.

٣- مبدأ الديمقراطية: الذي يهدف الى تأمين مشاركة اوسع لسكان الوحدات في اتخاذ القرارات التي تحمل طابعا محليا. ويكمن تفعيل مبدأ الديمقراطية بإعداد البرامج لتطوير الوحدات السكانية (البلدات) اعتمادا على جذب مواطني تلك الوحدات للمساهمة في الانشطة اليومية وتحديد اطر عمل ومسؤوليات المنظمات الشعبية الناشطة في تلك الوحدات. ومن بين المبادئ المتفرعة عن مبدأ الديمقراطية، والتي لا يمكن ان تستقيم بدونها ادارة ذاتية ممثلة لمصالح السكان المحلية يمكن ابراز التالي:

١- انتخاب أجهزة السلطة التمثيلية.

٢- وجود ملكية اجتماعية في اطار الوحدات السكانية.

٣- رفض التبعية، التي تفتقر الى اطر وآليات مقننة، في نظام الإدارة.

٤- وجود الأساس التعاقدي في العلاقة بين السلطة التمثيلية والسكان.

٥- تلبية متطلبات الوحدات على حساب مصادرها وإمكاناتها الذاتية (اعتمادا على ما ورد في الفقرة ٢).

٦- اعتماد مبدأ التخصص في مجال الإدارة الذاتية الاجتماعية.

٧- اعتماد مبدأ المنافسة لتولي مناصب الأجهزة البلدية.

٨- اعتماد مبدأ المسؤولية أمام مواطني الوحدة التي ينشط فيها جهاز الإدارة الذاتية وإلغاء مبدأ المسؤولية أمام سلطات الدولة الرسمية.

٩- الاستقلالية في اتخاذ القرارات.

١٠- الحماية القانونية لأجهزة الإدارة الذاتية.

ونحن بصدد الحديث عن مبادئ الإدارة الذاتية ينبغي التمييز بين مفهومي الإدارة المحلية والإدارة الذاتية. فالإدارة المحلية تمتلك نوعا من الاستقلالية السياسية وتكون بمثابة الجهاز المنفذ لسياسة الدولة في الوحدات (الأقاليم، المقاطعات، الولايات ...الخ)، فيما يتم تحديد صلاحيات الإدارة الذاتية استنادا الى تشريعات السلطات الفيدرالية (المركزية) وبقرارات منها. وهنا بالتحديد يمكننا العثور على عناصر الانفصام بين مصالح السلطتين المركزية والمحلية. وهو الامر الذي يمكن اعتباره وسيلة مهمة من قبل السلطات المركزية للتأثير على المظاهر الانفصالية لسلطات الأقاليم.

وتعتبر الإدارة الذاتية واحدا من خيارات الإدارة المحلية، حيث تدخل في مفهوم الإدارة المحلية أشكال أخرى مثل الفيدرالية واللامركزية، إضافة الى النظام المركزي في ادارة وحدات الدولة المختلفة.

فالفيدرالية تقوم بتحويل سلطة الدولة الى نظام إدارة أقاليمي (جهوي، وفق تعبير الأدبيات القانونية لدول شمال افريقيا) مع احالة جملة من اختصاصات الدولة لسلطات الإقليم (او الاقاليم)، الامر الذي يعني تمتع السلطات المحلية لتلك الوحدات بالاستقلالية، التي يتوقف حجمها ومدياتها على نوع الفيدرالية والنظام السياسي السائد في الدولة.

أما نظام المركزية فانه يؤسس على قيام الإدارة المحلية بتنفيذ بعض الوظائف في وحدة إدارية معينة. ويستخدم نظام المركزية لتوسيع مجال اختصاصات سلطة الدولة المركزية عن طريق تحويل تلك الاختصاصات الى إدارات محلية، مع وجود نظام رقابة شديد من قبل السلطات المركزية، وقد وجد الشكل المركزي في الإدارة المحلية تجلياته ابان الاستعمار الأجنبي للكثير من دول آسيا وإفريقيا، وكذلك في الكثير من الأنظمة الشمولية الشرق اوسطية.

وبخلاف المركزية يؤسس النظام اللامركزي في الإدارة المحلية على إحالة وظائف إدارة الوحدات السكانية المختلفة للوحدات ذاتها. وتقوم الدولة اعتمادا على مبدأ اللامركزية في الإدارة بتأمين وحدة البلاد عن طريق توسيع حقوق والتزامات أقاليمها. وقد وجد تطبيقاته في فرنسا استنادا الى قانون ١٩٧٢، ويعتمد كذلك نظام اللامركزية في الدنمارك والكثير من الدول الأوروبية.

ويفترض تفعيل مبدأ اللامركزية الناشئة وجود حدود واضحة وشفافة بين اختصاصات اجهزة الدولة والأجهزة البلدية. فيما يتم بلوغ اللامركزية من خلال إحالة اختصاصات الدولة ومسؤولياتها الى الوحدات لتنفيذها، مع ضمان حصول الأخيرة على مقابل مادي كثمن تنفيذها تلك الوظائف، ويضم نظام تفعيل آلية اللامركزية العناصر الآتية:

١- تحديد حجم الاحتياجات المادية والمالية لتنفيذ تلك الوظائف.

٢- توثيق الصلاحيات والمسؤوليات المحالة من اجهزة الدولة الى الإدارات الذاتية وفقا لقواعد القانون المنظم لتلك العلاقة.

٣- تحديد نوعية وفاعلية آليات تحويل الاختصاصات.

وتعني اللامركزية، فيما تعنيه، وضع جزء من المنفعة الاجتماعية خارج حدود اختصاصات أجهزة الدولة، ذلك ان توفر الإمكانية لدى التجمعات السكانية بايجاد آليات مناسبة لتنفيذ وظائف ذات صفة محلية، سيوفر على الدولة وتلك التجمعات المزيد من الجهد وسينمي لدى الإدارة الذاتية روح المبادرة والثقة بالنفس والاستقلالية في اتخاذ القرار وتنفيذه.

انني أرى ان إجراءات عاجلة وضرورية ينبغي على جهاز دولتنا التشريعي القيام بها لتفعيل مبدأ الديمقراطية التمثيلية على المستوى المحلي وتأمين إدارة ذاتية فاعلة، وربما كان سن قانون للأحزاب السياسية وقانون انتخابي يحدد بوضوح وشفافية اطر تنظيم العملية الانتخابية ومصادر تمويل الحملات الانتخابية، إضافة الى إعادة تشكيل الأجهزة الانتخابية بعيدا عن تأثير الانتماءات الطائفية والعرقية.. الخ، ربما كان كل ذلك اولى الإجراءات التي ينبغي القيام بها لتأمين الإدارة الذاتية الحقيقية.

آراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com